**المحور الرابع : نشاط البنوك في الاسواق المالية والنقدية (تابع)**

**ثانيا/ معدل وآجال عمليات السوق النقدية**

**01 - معدل الفائدة في السوق النقدية**

إن معدل الفائدة المعمول به في السوق النقدية taux du marché monétaire حر عموما تابع ظروف العرض والطلب في هذه السوق، لكن تدخل البنك المركزي ضروريا ولازما في تحديده.

بالإضافة إلى ذلك فإن سعر التوازن في السوق النقدية (سعر الفائدة) يتحدد غالبا بطريقة مسبقة ولكنها غير مباشرة مادام البنك المركزي يحدد بإرادته سعر إعادة الخصم وبالتالي وجود رابطة قوية بين هذين المتغيرين (سعر إعادة الخصم ومعدل الفائدة في السوق النقدية).

فمعدل إعادة الخصم يمثل الحد الأدنى لثمن الاقتراض في المدة القصيرة، أي أن المؤسسات التمويلية وغيرها من الوحدات ذات الفائض لا يمكنها أن تمنح قروضها للوحدات ذات العجز في الموارد والتي تحتاج إلى الادخار اللازم لتوفير استثماراتها قصيرة الأجل بأقل من هذا السعر.

ويقابل ذلك حدا أقصى لما يمكن أن يكون عليه ثمن الاقتراض، وقد يحدد هذا الثمن القانون أو الظروف الواقعية للسوق النقدية، وعلى قوى العرض والطلب أن تسعى لتحقيق الالتقاء بينهما في حدود المسافة بين الحد الأقصى والحد الأدنى بدالة غير مستمرة (و على الأقل مستمرة بقيم ثابتة في فترات معينة)، وهو تمثيل أكثر واقعية لتغيرات سعر الفائدة في السوق النقدية كما هو وضح في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (04): علاقة معدل إعادة الخصم بمعدل السوق النقدية.**

الحد الأقصى سعر الفائدة

الحد الأدنى

الزمن

وما تجدر الإشارة إليه هو أن تغيرات سعر الفائدة – في حدود هذا النطاق – سوف تؤثر أيضا في القروض طويلة الأجل، إذ من غير المتصور أن تقبل المؤسسات التمويلية منح القروض طويلة الأجل بأسعار تقل عن القروض قصيرة الأجل نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من سيولة نسبية، وقد يؤدي هذا إلى زيادة تكلفة الاستثمار، وعلى البنك المركزي عندما يضع سياسة سعر إعادة الخصم أن يأخذ في اعتباره هذا التناقض.

**02- آجال عمليات السوق النقدية**

تعمل السوق النقدية غالبا في سوق الائتمان قصير الأجل، وتشمل هذه الأخيرة جميع أنواع القروض التي تعقد لآجال قصيرة تتراوح ما بين أسبوع واحد وسنة كاملة ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والبنوك التجارية وبعض مؤسسات الإقراض في منح الائتمان قصير الأجل.

وهناك علاقة عكسية بين درجة تقدم هذه السوق وبين الحد الأدنى لأجل القرض بحيث يصل الحد الأدنى للاقتراض قصير الأجل لبعض أسواق النقد إلى يوم واحد بحيث يتم تجديد آجال القرض في كل يوم لليوم الموالي، ويكون بالطبع من حق الدائن أن يمتنع عن التجديد في أي يوم. وعموما فإن مدة العمليات المعمول بها في السوق النقدية تتراوح ما بين يوم إلى خمس سنوات في بعض الدول المتقدمة، وقد يقلص الحد الأقصى لهذه المدة إلى سنتين (حالة الجزائر).

ومن الجدير بالذكر أنه كلما اتسع نطاق التعامل في سوق الخصم وكلما تضاءل الحد الأدنى لفترة الاقتراض، كلما كانت سوق النقد أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة وغير خاف أن سوق النقد في الدول المتخلفة لا تكون بالاتساع المشاهد وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار المضمون في فترات قصيرة في هذه الدول فظلا عن أن معظم العمليات التجارية التي تتم فيها تسوى نقدا.